الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة **١٧**

الاثنين، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

افتُتِحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١١٢ من جدول الأعمال (*تابع*)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/73/1)

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): لعل الأعضاء يذكرون أن الأمين العام قدم تقريره السنوي (A/73/1) إلى الجمعية العامة في جلستها العامة السادسة، المعقودة في ٢٥ أيلول/سبتمبر، وفقا للمقرر ٥٠٢/٧٣ المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر.

السيد أكبر الدين (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): إن المناقشة العامة تتيح دائما فرصة لا مثيل لها للاستماع إلى آراء قادتنا عن حالة العالم وقدرة المنظمة على التعامل مع التحديات التي نواجهها. وهكذا، أود أن أبدأ استنادا إلى ما استمعنا إليه.

سمعنا، في عدد لا يحصى من الأشكال، أن الصراعات المسلحة والإرهاب ماضية دون هوادة في التوسع على نحو مقلق؛ وتعمل التحركات الكبيرة للناس الفارين من الصراعات على زيادة حدة الضغوط على المجتمعات؛ ويتكرر حدوث الكوابيس الإنسانية بشكل مفزع؛ وتصبح ظواهر تغير المناخ على نحو أكثر انتظاما؛ وتصبح التحديات البيئية أكثر إلحاحا؛ وتحبط العلل المتعددة الجهود الرامية إلى تحسين الصحة العالمية؛ ويدفع الابتكار التكنولوجي الاقتصادات والمجتمعات والردود الفردية إلى السير في أراضٍ غير مطروقة في عالم مترابط، رغم أن الشواغل الإنمائية تظل مهمة بالنسبة للغالبية العظمى من سكان العالم. كما سمعنا بوضوح فإن التباين في تأثير تلك التغييرات العنيفة يتسبب بقدر هائل من السخط، وكل ذلك الاضطراب يضع التعددية على المحك أكثر من أي وقت مضى.

نسلم بأن الأمين العام شرع في إعادة تشكيل الهياكل التنظيمية للأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل تحسين قدرتها على الأداء في أوقات التغيير. ونرحب بالتزامه الشخصي في توجيه تلك العملية. ومما يجدر ذكره أن الهند ستدعم الأمين العام في تنفيذ هذه المقترحات الرامية إلى التغيير، بما في ذلك عن طريق تقديم المساهمات الطوعية، كلما اقتضى الأمر ذلك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير وثيقة ميسّرة

ومع ذلك، فإن تلك التغييرات لا تعالج سوى قدر ضئيل من الحاجة إلى التغيير في السياق الأوسع. فنحن نواجه طائفة واسعة من المسائل أكبر من ذلك بكثير، وتحتاج إلى معالجة إذا أردنا أن نبقى على قدر من الأهمية. وكما قال الأمين العام، فإن تحديات القرن الحادي والعشرين أكبر من مؤسسات وعقليات القرن العشرين. ولكي نوفي الأمين العام حقه في ذلك، (انظر A/73/PV.6)، فقد اعترف أيضا بصراحة في خطابه أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي بأن جميع التحديات السبعة التي عرضها في بداية الدورة الثانية والسبعين في عام ٢٠١٧ (انظر A/72/PV.3) لا تزال من دون حل حتى الآن، مع أننا انتقلنا إلى الدورة الثالثة والسبعين. إن عدم التوصل إلى حل دلالة رمزية على الحاجة إلى تغيير العقليات.

من الواضح أن العالم تستبد به تحديات تجعل الترتيبات المؤسسية الحالية غير قادرة على التصدي لها. فعلى سبيل المثال، تعمل التكنولوجيات الجديدة بشكل متزايد على تغيير طبيعة وديناميات النزاعات الدولية. إذ أن الحرب الإلكترونية والطائرات المسيرة بدون طيار، ومكافحة الأجهزة الآلية ليست سوى ثلاث حالات من حالات التغير التكنولوجي التي ترسم مستقبل الحرب وتثير مسائل أخلاقية ومعيارية عميقة.

بالمثل، لا يوجد نهج عالمي للتعامل مع القضايا الأساسية المتعلقة بالتكنولوجيات الرائدة. فعلى سبيل المثال، بعد أن أضحت الإنترنت واسعة الانتشار، فإن السؤال هنا، ما الذي تبقى للأفراد من حقوق في الخصوصية؟ كيف يمكن تخفيف التوترات بين الحريات الفردية والأمن الجماعي؟ فالجمعية العامة لا تعمل على معالجة الجوانب الإنمائية والمعيارية ولا يعمل مجلس الأمن على معالجة آثار السلام والأمن. أي لا يوجد سوى آلية واحدة، من بين العديد من الآليات الدولية في المجالات الجديدة، للتعاون والتآزر، لأنها إما ضعيفة أو ناقصة أو غير قائمة. لذلك، نرحب بمبادرة الأمين العام على إنشاء فريق رفيع المستوى معني بالتعاون الرقمي. ونأمل من النتائج التي سيسفر عنها عمل اللجنة أن تساعدنا على تحسين فهم التكنولوجيات الهائلة والاستجابة لها.

أما فيما يتعلق بالتكنولوجيات الرائدة والقضايا الأخرى من قبيل تغير المناخ، والقدرة على تحمل عبء الديون، ومكافحة الإرهاب، والتدفقات المالية غير المشروعة والتصدي للأوبئة، على سبيل المثال لا الحصر، فينبغي علينا النظر في وضع سيناريوهات، وإعداد خطط ترمي إلى منع الاضطرابات واتخاذ خطوات أجرأ للتخفيف من المخاطر. كثير من تلك المشاكل يتطلب الاهتمام المستمر بدلا من الحلول غير المتكررة. ومكافحة الإرهاب، على سبيل المثال، تقتضي إنشاء مجموعة من الضوابط الموثوقة والفعالة من أجل مراقبة الحدود والتدفقات المالية. ولن يُكتب النجاح لهذه الجهود إلا إذا اعتُمدت المعايير المناسبة على نطاق واسع وأصبح التعاون في تنفيذها روتينيا.

ما برح التعاون والتعاضد العالمي حيويا لتحقيق مزيد من الرفاه طوال فترة السبعين عاما الماضية. بيد أن تواتر المشاكل العالمية يتطلب سرودا وأشكالا جديدة للتعاون. فعلى سبيل المثال، سنكون بحاجة إلى تعاون دولي ذي طبيعة ولون لم يسبق لهما مثيل بغية تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ، على النحو المحدد في النتائج التي خلص إليها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والواردة في تقريره الذي صدر في وقت سابق من هذا اليوم.

لا يمكننا أن نركز فقط على القضاء على الحشرات الصغيرة، وفي نفس الوقت نسمح للحيوانات البرية المفترسة التي تتهدد حياتنا بأن تسرح وتمرح بحرية. ولا يمكننا أن نقضي وقتنا في إزالة الأعشاب الضارة ونغفل نمو الأدغال المحيطة بنا من كل جانب. فإن فعلنا ذلك، سنغذي مؤسسة انحسرت تقريبا إلى مستوى التلاشي تقريبا عندما يتعلق بالتحديات الكبيرة، حيث لا يمكن للدول أن تعمل بمفردها بأمل التغلب على تلك التحديات.

إذا ما أردنا الصمود أمام التحديات العالمية الجديدة، فلا مندوحة من تحديث الهيكل الحالي للمؤسسات الدولية التي لا تتناسب مع العالم الحديث، ولا تتجلى هذه الحاجة إلى تحقيق الهدف المشترك في أي أمر أكثر مما يتطلبه إصلاح مجلس الأمن. واليوم، لدينا مجلس يركز على السيادة ولكن ليس لديه هدف يُذكر.

ونحن بحاجة إلى تصحيح أوجه الخلل. ويتعين علينا أن نفعل ذلك قبل فوات الأوان. ونحن بحاجة إلى القيام بذلك قبل أن تزيد تكنولوجيات المستقبل من حدة نزاعات الماضي، في حين لا يزال المجلس يداوي ما ألحقه بنفسه من جراح الأهمية المتناقصة.

وليس بوسعنا أن نكون أوصياء على وضع راهن لم يعد موجودا. ولكي نستخدم استعارة جميلة، فإن الدولة في زماننا أشبه بعالم طفل وليد، يعج بالنشاط والحيرة والازدهار. ونحن بحاجة إلى بدء مسيرة جديدة نحو إصلاح النظام المتعدد الأطراف وتنشيطه. وسيحدد قيامنا بذلك أم لا مصير هذه المنظمة. وهو قرار يتعين علينا، نحن جميعا الذين نرى فائدة تعددية الأطراف، أن نتخذه إذا كنا راغبين في كبح جماح التيار ضد هذه التعددية.

السيدة رودريغيث كاميخو (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر الأمين العام على عرض تقريره عن أعمال المنظمة (A/73/1) (انظر A/73/PV.6)، ونعرب له عن تقديرنا للعمل الذي قام به خلال فترة ولايته.

خلال المناقشة العامة الرفيعة المستوى للدورة الثالثة والسبعين، أصبحت الجمعية العامة محور الاهتمام العالمي، ليس بسبب حضور قادتنا وقيامهم بوضع مبادئ توجيهية فحسب، ولكن أيضا بسبب التزام شعوبنا وغالبية حكوماتنا بالأمم المتحدة وبتعددية الأطراف، وهو ما أُعيد تأكيده في بياناتهم. وكما ذكر الأمين العام في تقريره، فقد بات من الواضح أن تعددية الأطراف تكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى في ظل هذه الأوقات العصيبة، إذ تصبح المشاكل عالمية النطاق بشكل متزايد. والإرادة السياسية الحقيقية، إلى جانب التضامن والتعاون الدولي، هي الحل الوحيد للتحديات الراهنة، المتمثلة في وجود ٣ ٤٦٠ مليون شخص يعيشون في فقر و ٨٢١ مليون شخص يعانون من الجوع و ٧٥٨ مليون أميّ و ٨٤٤ مليون إنسان يفتقرون إلى خدمات مياه الشرب الأساسية، وهي تحديات تتفاقم جميعا جراء الآثار السلبية لتغير المناخ.

وعلى الرغم من أن لدينا التزامات هامة تشكل خريطة طريق لتحقيق التنمية المستدامة، مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، فإن التحديات أمام تنفيذها لا تزال قائمة على الصعيدين الوطني والدولي. ومن المقلق افتقار البلدان النامية إلى موارد مالية جديدة وإضافية يمكن التنبؤ بها، وكذلك للهياكل الأساسية والتكنولوجيا اللازمة لتنفيذ هذه البرامج على المستوى الوطني. وفي هذا السياق، تزداد أهمية الوفاء بالالتزامات الإنمائية بما في ذلك، تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الغنية للمساعدة الإنمائية الرسمية.

ونثني على جهود الأمين العام الرامية إلى إصلاح المنظمة. ولكي تكون الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية وفعالية، يجب تنشيط الجمعية العامة وتعزيزها حتى تكون قادرة على الممارسة الكاملة للصلاحيات المخولة لها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، من دون تدخل مجلس الأمن في عملها أو في عمل أجهزتها. ولجعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وتمثيلا، فإن إصلاحه يتطلب تغيير تكوينه وأساليب عمله. ويجب علينا ألا نستمر في تأجيل تحقيق هذا الهدف.

تتمثل الطريقة المثلى لمنع نشوب النزاعات في القضاء على أسبابها الجذرية. وفي هذا الصدد، تحث كوبا المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده وعدم المساواة والجوع والإقصاء الاجتماعي.

وتكرر كوبا التأكيد على أن الاحترام الثابت لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي يظل الركيزة الأساسية للأمن الدولي. وهذا يعني الاحترام التام لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

ويجب تغيير النظام الدولي الحالي الجائر الذي يفتقر بشدة إلى المساواة وإيقاف تطبيق التدابير القسرية الانفرادية التي تستهدف البلدان النامية وإنهاء الاستعمار والاحتلال الأجنبي. ونؤكد من جديد أن احترام النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي اختارتها الدول بحرية لا يسهم في التنمية المستدامة فحسب، ولكن أيضا في صون السلم والأمن الدوليين.

ونحن ندين ونرفض بشدة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الظالم الذي تفرضه الولايات المتحدة على بلدي منذ أكثر من ٥٠ سنة. ونطالب مرة أخرى، متسلحين بقوة العدالة والأخلاق والحقيقة وبدعم من المجتمع الدولي، بإنهاء تلك السياسة القاسية التي تشكل انتهاكا للقانون الدولي وحقوق الإنسان لجميع الكوبيين، بما في ذلك حقهم في التنمية.

إن لدى أبناء الشعب الكوبي الكثير ليفخروا به فيما يتعلق بما أنجزوه خلال العقود الستة الماضية. وأستشهد على سبيل المثال لا الحصر ببضعة أمثلة حديثة، فقد كنا أول بلد في أمريكا اللاتينية ينجح في محو الأمية؛ وكوبا هي أول بلد في العالم تُصدّق منظمة الصحة العالمية على أنه قضى على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل وعلى مرض الزهري؛ وأعلنت اليونيسف أن جزيرتنا الصغيرة بلد خالٍ من سوء تغذية الأطفال. كما أننا فخورون بالانتماء إلى منطقةٍ سلام، وهي المنطقة التي أُعلِن عنها خلال مؤتمر القمة الثاني لرؤساء الدول والحكومات لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في هافانا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وتؤكد كوبا مجددا أن قواعد التعايش المبنية على الصداقة والتعاون والاحترام، دون تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، هي أمر لا غنى عنه في العلاقات بين الدول.

في الختام، أود أن أعرب لكم، سيدتي الرئيسة، وللأمين العام عن التزام كوبا بتعددية الأطراف وبالدفاع عن إيجاد عالم ينعم بالسلام والازدهار للأجيال الحاضرة والمقبلة.

السيدة ميلز (جامايكا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشكر وفد بلدي الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة (A/73/1)، والذي نشيد بنوعيته ومحتواه. فهو يتضمن موجزات وبيانات مفيدة، وكذلك معلومات ثاقبة عن إنجازات الأمم المتحدة خلال العام المنقضي. ونحن نقدر مستواه من حيث التفصيل، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على بعض النقاط التي تهمنا بصفة خاصة.

أولا، نرى أن التقرير مفيد جدا نظرا لتركيزه الشامل على العديد من المسائل الرئيسية، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة. وإذ نتطلع إلى الاستعراض الرفيع المستوى الذي ستجريه الجمعية العامة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٩ ونواصل تشاطر الخبرات الوطنية من خلال الاستعراضات الوطنية الطوعية، لا بد من إيلاء مزيد من الاهتمام لأوجه الترابط على مستوى أعمال المنظمة. وتدعم أوجه الترابط العامة هذه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتعزز النمو الاقتصادي المطرد واتساق السياسات وتنهض بالجهود التي نبذلها لتحقيق التنمية المستدامة. وبما أن تعبئة التمويل من أجل أهداف التنمية المستدامة سيكون في صميم ضمان نجاح مسعانا الجماعي، فإننا نشيد بإنشاء الصندوق المشترك من أجل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وسنواصل دعم الجهود الرامية إلى بلوغ ذلك الهدف، بما في ذلك من خلال مجموعة أصدقاء تمويل أهداف التنمية المستدامة.

ثانيا، من الجدير بالثناء أن التقرير يبرز التحديات الخاصة المرتبطة بتغير المناخ. إننا نتفق مع تقييم الأمين العام الصريح

ولكنه قاتم ومفاده أن تغير المناخ يتحرك أسرع مما نتحرك نحن وأن البلدان بحاجة إلى تحويل التعهدات إلى إجراءات وطنية بشأن المناخ. ونحن نشاركه سعيه لضمان أن يظل تغير المناخ في صدارة مداولاتنا، مع عقد مؤتمر قمة خاص بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٩.

ثالثا، يسرنا أن نسمع عن التقدم الذي أحرزه الأمين العام في معالجة مسألة المساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة. فهذا يبشر بالخير بالنسبة للمنظمة ونوصي ببذل المزيد من الجهود في ذلك الصدد.

رابعا، لقد أولى وفد بلدي اهتماما شديدا لفرع تقرير الأمين العام المكرس لصون السلام والأمن الدوليين. ,يشير التقرير إلى بعض النتائج المحددة والملموسة التي يمكن أن تعتز بها المنظمة، وبالأخص النتائج المتعلقة بنجاح نتائج عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، فضلا عن الانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. ومع ذلك، وعلى غرار الأمين العام، نشاطر الشعور بالقلق من أنه بالرغم من النجاحات، فإن بعثات حفظ السلام تعمل في خضم ظروف ومخاطر أمنية تزداد سوءا. ولذلك السبب ندعم بشكل خاص تركيز الأمين العام على منع نشوب النزاع ونتطلع إلى المزيد من المعلومات المستكملة بشأن الأدوات التي يجري تكييفها للتصدي للأنواع الجديدة للنزاعات، التي تتسم بالتهديدات غير المتناظرة في إطار بيئات معقدة.

خامسا، إننا نشعر بالتفاؤل إزاء جهود الأمين العام لإعادة تنشيط الخطاب المتعلق بنزع السلاح. ونرى أن من المناسب والحسن التوقيت على السواء أن علينا نحن المجتمع الدولي أن نركز على الكيفية التي يمكننا بها ضمان أن تلهم إجراءاتنا الأمل والسلام بدلا من تأجيج النزاع والسخط. ولذلك فإن جامايكا على استعداد للاضطلاع بدورها في دعم خطة الأمين العام لنزع السلاح.

سادسا، وعلى وجه الخصوص نظرا للصلة التي يمثلها هذا الدور للانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن وفد بلدي سيواصل المشاركة في المناقشات المتعلقة بمكافحة المخدرات ومنع الجريمة، على نحو ما يتضح من اهتمامنا الفعال بأعمال لجنة الأمم المتحدة للمخدرات.

وأخيرا، كنا نأمل أن يشير التقرير إشارة محددة، كما فعل العام الماضي، إلى التحديات التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل. ونتوقع أن يتطلب هذا معالجة جدية في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن البلدان المتوسطة الدخل المقرر عقده في مقر الأمم المتحدة في أوائل كانون الأول/ديسمبر.

وإذ نتطلع إلى عام آخر للعمل، فإننا نشعر بالارتياح للإنجازات التي حققناها حتى الآن، ولكن علينا ألا نكتفي بما أنجزناه نظرا للكثير من العمل الذي لا يزال يتعين القيام به. إننا لا ندين لأنفسنا فحسب بل لعدد لا يحصى من الناس في جميع أرجاء العالم الذين لا يزالون يتطلعون إلى الأمم المتحدة من أجل الدعم والأمل. ولا يسعنا أن نخذلهم.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): لقد درسنا تقرير الأمين العام عن أنشطة المنظمة (A/73/1)، ويسرنا أن نرى أنه أُنجز قدر هائل من العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل جعل الأمم المتحدة أكثر قدرة على تحقيق الغرض المنشود. إننا نؤيد جهود الأمين العام لتوسيع قدرات المنظمة على الوساطة ولتعزيز العمل الوقائي.

ونتفق على أنه تحققت بعض النجاحات، ولكن لا يزال هناك عدد كبير من الأزمات التي أثبتت أنها مقاومة للتسوية. وفي ذلك الصدد، نرى أن مبادرة رئيس بيلاروس ألكسندر لوكاشينكو بالغة الأهمية. ويتمثل الاقتراح في أن العالم بحاجة إلى حوار دولي رئيسي جديد بشأن المسائل الأمنية، مما يمكنه أن يساعدنا جميعا في التغلب على الأزمة العميقة القائمة لعدم الثقة بالعلاقات الدولية ويمكن أن يساعد على تحقيق التنمية

المستدامة. إننا حاليا نعمل جميعا بشأن خطتنا الطموحة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولكن لا يمكن لأية دولة بمفردها أن تنجح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت الحالي تكتسي الشراكة والتعاون العالمي أهمية متزايدة. وفي ذلك الصدد، نحن بحاجة إلى إقامة علاقات شراكة قوية على جميع المستويات، في حين يجب أن تكون التدابير التي نتخذها قادرة على الاعتماد على التمويل المتسق والطويل الأجل، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي. إن بيلاروس على استعداد لتبادل خبرتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولهذا السبب اتخذنا المبادرة لإقامة شبكة للشراكة بين المنسقين الوطنيين لأهداف التنمية المستدامة في الأمم المتحدة، وساندت الشبكة الدول والمنظمات الدولية خلال منتدى القادة الإقليميين لتنسيق أهداف التنمية المستدامة، الذي عقد في مينسك في شباط/فبراير. وستساعدنا الشبكة على إقامة اتصالات كاملة مع الكيانات الحكومية المختلفة التي تشارك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى تبادل أفضل الممارسات والخبرات. ونأمل أن يضفي المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقده في عام ٢٠١٩ تحت رعاية الجمعية العامة زخما على إطلاق هذه المبادرة.

ولا تزال مجموعة كاملة من الدول، هي البلدان المتوسطة الدخل، خارج عملية تنسيق المساعدات، وللأسف يجري تعاونها بشكل أساسي على أساس مخصص. ومن دواعي الأسف أن تقرير الأمين العام لا يولي الموضوع الاهتمام الذي يستحقه. إننا نعلق آمالنا على الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مسألة البلدان المتوسطة الدخل المقرر عقده في الجمعية العامة في ٤ كانون الأول/ديسمبر. ونعتقد أن قرار عقد الاجتماع يمثل نجاحا كبيرا في تعزيز مصالح هذه الفئة من البلدان في إطار الأمم المتحدة، ونأمل أن يسهم الاجتماع في وضع استراتيجية شاملة وطويلة الأجل في منظومة الأمم المتحدة من أجل البلدان المتوسطة الدخل. وسيكون من المستحيل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بدون أخذ مصالح هذه البلدان في الاعتبار. ونرحب بتعيين الأمين العام للسيد إليوت هاريس بصفته كبير الخبراء الاقتصاديين بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهو سيكون مسؤولا عن المسائل المتصلة بالبلدان المتوسطة الدخل في الأمم المتحدة. ونأمل في أن تؤدي المساعدة المهنية التي يقدمها إلى النهوض باستراتيجية البلدان المتوسطة الدخل في الأمم المتحدة.

كمانشيد بالأمين العام على ما يبذله من جهود لمكافحة التهديد العالمي للإرهاب. لقد رحبنا بالمؤتمر الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء الذي سيعقد في نيويورك في حزيران/يونية بناء على مبادرة من الأمين العام. ونرى أن عقد مثل هذا المؤتمر كل عامين سيمكن الأمم المتحدة من أن تحدد بفعالية التحديات الجديدة المرتبطة بالوجه المتغير للإرهاب ومن التصدي لهذه التحديات. إن بيلاروس تسهم في مكافحة ذلك الشر العالمي، وغدا تحديدا، ستستضيف مينسك، بالترافق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مؤتمرا دوليا رفيع المستوى معنيا بمنع الإرهاب ومكافحته في العصر الرقمي يشارك فيه وكيل الأمين العام فلاديمير فورونكوف. وينبغي أن تولي الدول الأعضاء مزيدا من الاهتمام لمنع الإرهابيين من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض تغذية نزعة التطرف والتجنيد، وأن تكون تلك المسألة محط تركيز المؤتمر.

وبسبب التطور السريع للتكنولوجيا الرقمية، فإن الصناعات الجديدة مثل التصنيع الآلي، والذكاء الاصطناعي، والهندسة البيولوجية تفتح فرصا هائلة وتعطي دفعة قوية للتنمية المستدامة. ومع ذلك، فإنها تنطوي أيضا على مخاطر، مثل إمكانية أن تؤيدي إلى تقويض أداء أسواق العمل أو أن تستخدم لأغراض إجرامية. ولكن، بالرغم من تلك المخاطر، ينبغي أن نعترف بأننا دخلنا عصر الاعتماد الرئيسي على الفوائد التي يمكن أن تحققها تطوراتنا التكنولوجية الأخيرة، وليس هناك بالفعل

أي احتمال لتمكننا من التخلي عنها. ولذلك نعتقد أن من الضروري زيادة محو الأمية التكنولوجية لشعوبنا وتكييف المهن على عالم المعلومات المتغير بسرعة. وفي ذلك الصدد، نود أن نبرز أهمية الاقتراح الذي قدمته بيلاروس إلى الأمم المتحدة بشأن إقامة تعاون دولي في مجالي الرقمنة والتنبؤ التكنولوجي لأغراض التنمية المستدامة.

إننا نتطلع بشغف إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي الذي بادر به الأمين العام، ونأمل أن يأخذ الفريق اقتراح بيلاروس في الاعتبار.

كما نثني على عمل الأمين العام بشأن إعادة تنظيم عمل منظمتنا، الأمم المتحدة. فقد حظيت مبادراته الإصلاحية بدعم واسع النطاق من جانب الدول الأعضاء. غير أن الجهود المبذولة لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية كشفت بوضوح عن نقاط الضعف المتأصلة في أي جهاز بيروقراطي كبير، بما في ذلك الأمم المتحدة، وهو أنه يمكن لقراراته أن تكون مفصولة لحد ما عن حياة الناس الحقيقية. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن الاختبار لتقييم أي مبادرة يجب أن يكون هو تحقيق تحسن حقيقي ملموس من خلال تنفيذه في الميدان. ونريد أن نرى منظومة إنمائية مجددة للأمم المتحدة قادرة على تقديم دعم أكثر فعالية ومحدد الأهداف إلى البلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ونأمل، في ذلك الصدد، أن تسفر إعادة تنظيم المنظومة الإنمائية عن أفرقة قطرية فعالة للأمم المتحدة يمكن أن تساعد الدول على تحقيق التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في مبادرات الأمين العام الإصلاحية الرامية إلى معالجة أزمة المنظمة فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات الدولية، ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به من أجل بلوغ الأهداف التي حددها في ذلك المجال. غير أن الأمر الرئيسي هو أن الإصلاح ينبغي ألا يستخدم للاستعاضة عن أهداف بناء السلام الحقيقية لبعثات الأمم المتحدة – وهي دعم القانون والنظام والحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية – بمهام تتصل بالتسوية السياسية للنزاعات، طالما أننا نؤمن بأن ذلك من حق الدول. ولا يقل الجانب الإجرائي من إصلاحات هيكلنا للسلام والأمن أهمية. ومن الضروري أن نحصل جميعا على ضمانات بأن تكون عملية إعادة التشكيل الداخلي في الأمانة العامة شفافة وشاملة، ولا تسمح بإعادة توزيع مصادر التمويل، الأمر الذي يضع عبئا كبيرا على الدول الأعضاء، أو يشوه معالم ولايات هيئات الأمم المتحدة الرئيسية. كما نعرب عن تأييدنا الكامل لمبادرة الأمين العام الأخيرة للعمل من أجل حفظ السلام، إلى جانب إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، غير أننا ندعو إلى النظر في تفسير متوازن وما يترتب عليه من تنفيذ لعدد من أحكامه، ولا سيما تلك المسائل التي لا ترتبط ارتباطا مباشرا بحفظ السلام، مثل حماية حقوق الإنسان وإشراك المجتمع المدني في أنشطة حفظ السلام وغيرها.

إن السنة المشمولة بالتقرير توشك على الانتهاء، غير أن هناك بعض الأحداث الهامة ذات الأهمية التاريخية التي لم تأت بعد، ولا سيما الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي رأينا، ينبغي للمبادرات المختلفة التي تحتفي بهذا الموعد أن تحافظ على الأساس الحقيقي للإعلان حتى لا يتم استبدال الاستفزازات السياسية وجهود الدول الكبرى لتحقيق طموحاتها الاقتصادية بحقوق الإنسان الحقيقية. فلا ينبغي للبائسين والمحتاجين أن يكونوا ببساطة موضع التلاعب.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتناول مسألة تبدو تقنية ولكنها مسألة نعتقد أنها مع ذلك شديدة الأهمية لضمان الثقة العامة في التسلسل الهرمي للأمم المتحدة. فما زالت بيلاروس تواصل الدعوة إلى أهمية التقيد بالشكل في النظر في بنود جدول الأعمال في الجمعية العامة. ونحن نعتقد أن بند اليوم من جدول الأعمال محوري بالنسبة لأنشطة المنظمة والأمين العام. ونأمل، في ذلك

السياق، أن يقدم الأمين تقريره إلينا في السنة القادمة، على الرغم من احتجاجنا بأن هذه الممارسة ظلت مستمرة منذ سنوات، في إطار بند جدول الأعمال ”تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة“، وأن يكون بيانه في افتتاح المناقشة العامة للدورة المقبلة للجمعية العامة بشأن موضوع الدورة الذي يحدده رئيس الجمعية العامة، كما يتطلب بند جدول الأعمال ”مناقشة عامة“.

وفي الختام، أعرب عن اتفاقنا مع الأمين العام بأنه لا بديل اليوم لتعددية الأطراف في الأمم المتحدة. ويجب أن نكفل، في ذلك الصدد، أن تكون الأمم المتحدة منظمة يجد فيها كل صوت قدره من الاهتمام بحق.

السيد غفور (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة (A/73/1)، كما أغتنم هذه الفرصة لتهنئته على بيانه الممتاز في بداية المناقشة العامة الرفيعة المستوى (انظر A/73/PV.6). وأود، اليوم، أن أتناول عدة نقاط تتعلق بتقريره.

أولا، نلاحظ أنه يبدأ بالتقييم المتمثل في أنه ”نظرا لأن مشاكل اليوم تغدو عالميةً أكثر فأكثر، فقد باتت تعددية الأطراف أكثر أهمية منها في أي وقت مضى“. وأود أن أقول إن سنغافورة تتفق تماما مع تقييم الأمين العام. ويساورنا القلق إزاء التراجع المتزايد عن تعددية الأطراف، ولا سيما في سياق أنه ليست هناك أمة يمكنها أن تحل بمفردها المشاكل العابرة للحدود. كما إننا نتفق مع بيان الأمين العام في المناقشة العامة الذي قال فيه أن العالم يعاني من حالة متردية من متلازمة نقص في الثقة. فمن الواضح أننا بحاجة إلى إعادة بناء الثقة بين الدول، ولا سيما بين دول العالم الرئيسية. وتقع على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، بصفة خاصة، مسؤولية خاصة عن العمل معا لبناء توافق في الآراء، ولا سيما في سياق عملهم في المجلس. كما ندعو الدول الكبرى إلى تجنب التعددية الانتقائية. وبعبارة أخرى، لا يمكن للدول الكبرى أن تدعم تعددية الأطراف عندما تلائم أهدافها وأن تختار التخلي عنها عندما لا تخدمها. فتلك هي التعددية الانتقائية وليس ذلك ما نحتاج إليه.

إن النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد في بلد صغير مثل سنغافورة، أمر أساسي لبقائها ووجودها. فالبلدان الصغيرة لا تملك ترف السعي إلى تعددية الأطراف الانتقائية. ونحن ملتزمون التزاما تاما بدعم النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد، لأنه يكفل بقاءنا كدول صغيرة. ولذلك فقد تشجعنا كثيرا بالتأييد القوي والمتسق الذي أعرب عنه كل بلد وكل زعيم تقريبا من على هذا المنبر، خلال المناقشة العامة، دعما لتعددية الأطراف، والنظام القائم على القواعد في أعمال الأمم المتحدة. فالأمم المتحدة تظل، بوصفها معقلا نهائيا للتعددية، منظمة لا غنى عنها لمعالجة المسائل المعقدة العابرة للحدود التي تواجه المجتمع الدولي.

والنقطة الثانية التي أود أن أثيرها هي أننا نقدر تقديرا عميقا جهود الأمين العام النشطة لإصلاح الأمم المتحدة. فلكي تبقي الأمم المتحدة وجيهة على الدوام، يتعين عليها أن تصبح أكثر مرونة. وفي الواقع، ينبغي أن يتم الاضطلاع بعملية الإصلاح في حد ذاتها بطريقة مرنة وفعالة. فأسوأ شيء يمكننا القيام به هو إدخال المزيد من البيروقراطية والتعقيد باسم الإصلاح والفعالية. وذلك ما لا تحتاج إليه الأمم المتحدة. ولئن كانت إصلاحات الأمين العام تمضي قدما بإخلاص، يجب أن تتوفر فرص للتحسين وتصحيح المسار أو التقويم أثناء تنفيذ الإصلاحات. وسيستلزم ذلك ويتطلب تقديم تقارير منتظمة وإحاطات وإجراء مشاورات من قبل الأمين العام وفريقه في الأمانة العامة.

في نهاية المطاف، فإن الهدف الأساسي للإصلاح ينبغي أن يكون جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وخضوعا للمساءلة وتجاوبا مع احتياجات جميع الدول الأعضاء وكل الشعوب في جميع أنحاء العالم.

ثالثا، ترحب سنغافورة بتركيز الأمين العام على مسائل التكنولوجيا وما انتهى إليه العلم والبحث. ونؤيد إنشاء الفريق

الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي التابع للأمين العام. ونرى أن التكنولوجيا عنصر أساسي لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعلينا أن نضاعف جهودنا للاستفادة من منافع التكنولوجيا. وفي الوقت نفسه، لا بد لنا أن نقوي دفاعاتنا بغية حماية المجتمعات من المخاطر التي تشكلها التكنولوجيا، مثل الهجمات الإلكترونية وجرائم الفضاء الإلكتروني.

ونعتقد أنه يمكن للأمم المتحدة، ويجب عليها، أن تؤدي دورا أساسيا في توسيع نطاق التوافق بشأن قواعد السلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني. ويسرنا أن خطة الأمين العام لنزع السلاح تؤكد التزامه بتعزيز ثقافة المساءلة والالتزام بالمعايير والقواعد والمبادئ الناشئة بشأن السلوك المسؤول في الفضاء الإلكتروني. وتدعم سنغافورة بقوة العمل الجاري بشأن أمن الفضاء الإلكتروني في الأمم المتحدة، بما في ذلك إعادة انعقاد فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي.

أخيرا، تنوه سنغافورة إلى أن الأمين العام يشدد باستمرار على الحاجة المتزايدة لتعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. فعمل المنظمات الإقليمية ذو أهمية بالغة، ليس أقلها أنها توفر منظورات قيمة بشأن السياق الخاص لمناطقها. ونرحب بالحوار التفاعلي بين الأمين العام ورؤساء المنظمات الإقليمية كوسيلة ملموسة لتعزيز فهم الظروف الفريدة لكل منطقة.

وكرئيس لرابطة أمم جنوب شرق آسيا هذا العام، كان من دواعي سرور سنغافورة ترؤسها للاجتماع السنوي لوزراء خارجية الرابطة مع الأمين العام ورئيس الجمعية العامة قبل أسبوعين فقط. وكان هذا الاجتماع فرصة مفيدة للغاية لتقييم التعاون الواسع النطاق القائم بين الرابطة والأمم المتحدة، فضلا عن رسم الطريق إلى الأمام في مجالات التعاون المحتمل في المستقبل، بما في ذلك المسائل الناشئة مثل أمن الفضاء الإلكتروني. وأود أن أختتم بياني هذا باقتراحين.

أولا، نقترح أن تتضمن التقارير المقبلة للأمين العام عن أعمال المنظمة قائمة موجزة بأولويات الأمين العام وأهدافه للسنة القادمة. ونحن ندرك أن أولويات الأمم المتحدة قد تتغير على مدار العام لكي تواكب التطورات – بل يجب فعلا أن تُطور لضمان الاستجابة للأزمات العالمية على الفور. ومع ذلك، نعتقد أن وضع قائمة بالأولويات العامة سيحدد معالم وتوجهات واضحة للسنة القادمة وسيسمح للدول الأعضاء بالعمل بصورة مثمرة أكثر مع الأمين العام. علاوة على ذلك، فإن الإبلاغ الفعال لأولويات الأمين العام وأهدافه للسنة من شأنه أن ييسر أيضا مزيدا من الشفافية وبناء الثقة في عمل الأمم المتحدة والأمانة العامة.

ثانيا، نلاحظ أن تقرير هذا العام قدمه الأمين العام في ٢٥ أيلول/سبتمبر، في بداية المناقشة العامة قبل أسبوعين بالكاد (انظر A/73/PV.6). وخلال الأسبوع الرفيع المستوى، استمعنا إلى آراء الكثير من القادة عن تعددية الأطراف وكذلك بشأن عمل الأمم المتحدة. ولذا، فإننا لا ندري إن كان من المفيد حقا أن نجري نقاشا رسميا آخر كهذا، خاصة بعد هذا الوقت القصير للغاية من الأسبوع الرفيع المستوى. يبدو لي أن الجميع، بما في ذلك الأمين العام، يتعاملون مع النقاش حول التقرير عن أعمال المنظمة بشكل أقرب إلى الطقوس والشكليات أداء لواجب ما.

ووفدي يرى أنه ينبغي لنا أن ننظر بعناية في كيفية تحسين نوعية هذا النقاش، بما في ذلك من خلال تغيير توقيته. وهذا النقاش يمكن أن يكون بمثابة منبر هام للأمين العام لإبلاغ الأولويات والمقترحات أو تقديم معلومات مستكملة مرحلية عن التقدم المحرز بشأن المبادرات الرئيسية. أعلم أننا نجري هذا النقاش على هذا النحو دائما، لكن ذلك ليس سببا وجيها لمواصلة القيام بذلك، كما لو كان من الطقوس. لذلك، نقترح أن ينظر الأمين العام في عقد حوار غير رسمي مع الدول الأعضاء لتمكينها من إجراء مناقشة تفاعلية مع الأمين العام نفسه ومع

بعضها البعض. وسيكون هذا بالإضافة إلى الطقس الرسمي للمناقشة التي نجريها اليوم، والتي لم تجتذب الكثير من الاهتمام والمشاركة، استنادا إلى قائمة المتكلمين.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على دعم سنغافورة للأمين العام. ونتطلع إلى مواصلة العمل معه بصورة بناءة حتى يمكننا بشكل جماعي، كأمم متحدة، أن نبني مستقبلا أفضل لشعوبنا.

السيد سعيد (ليبيا): بادئ ذي بدء، يطيب لي أن أشكر السيد الرئيس على تقديم تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/73/1). ووفد بلادي يتقدم بخالص الشكر والتقدير لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش على تقريره عن أعمال المنظمة، مقدرا ما يقوم به من جهود دؤوبة ومشكورة عكسها تقريره القيم عن أعمال المنظمة، والذي أظهر فيه عزمه الجاد على إصلاح الأمم المتحدة وهياكلها وإدارتها وتفعيل دورها وإرساء دعائم الأمن والسلم الدوليين والتنمية المستدامة، بما يتواكب مع المتغيرات والتحديات التي نواجهها.

نرحب بما ورد في التقرير من إشارات تتعلق بالتحديات التي تواجهها الأمم المتحدة، مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتغير المناخ والمساواة والشفافية وإصلاح الأمم المتحدة وتعددية الأطراف وثقافة الوقاية المبكرة، مع التأكيد على دور الدول الأعضاء في ذلك، باعتبار أن الأمم المتحدة منظمة دولية وأن الدول الأعضاء هي صانعة القرار فيها.

ونؤكد على العمل الجماعي المشترك لتعزيز احترام حقوق الإنسان وتحسين معيشة البشر وتفعيل مبادئ القانون الدولي في إطار تحقيق ركائز الأمم المتحدة الثلاثة – السلم والأمن وحقوق الإنسان والتنمية – باعتبار أن هذه الأهداف والغايات واحدة ومتناسقة، وتحقيق مضمونها يعود بالنفع لصالح البشرية جمعاء.

كما يرحب وفدي بما جاء في التقرير حول صون السلم والأمن الدوليين. ونثمن جهود الأمين العام في جعل البعثات السياسية الخاصة تعمل بشكل مرن ومتعدد المزايا لدعم العمليات السياسية والعمل مع الشركاء لضمان السلام المستدام. وفي هذا السياق، نقدر تقديرا عاليا الجهود المتواصلة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين والمساهمة في إيجاد الحلول للعديد من المشاكل والصعوبات. ونجدد ترحيبنا بعودة البعثة بأكملها إلى ليبيا في عام ٢٠١٩.

وعلى الأمم المتحدة أن تنخرط بفاعلية ومباشرة أكثر في الأزمة الليبية، بما في ذلك الأزمة الأمنية التي نعاني منها، وهي ليست خافية على أحد، وجعلها أولوية تسير بخط متوازٍ مع المسار السياسي، وإعادة تشخيص الحالة الليبية وعدم الفصل بين المسارين السياسي والأمني.

السيدة لودهي (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة (A/73/1). ويقدم التقرير استعراضا شاملا للمشهد العالمي المعقد والمحفوف بالمخاطر. ويقدم حجة مقنعة للعمل الجماعي من أجل التصدي الفعال لتلك التحديات. فمن هدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، على النحو المبين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلى التصدي للتهديد الوجودي الذي يشكله تغير المناخ على حياة الناس وسبل معيشتهم، ومن صون السلم والأمن الدوليين إلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فإن التعاون الدولي ليس ضروريا فحسب، بل حتمي في هذا العالم المترابط الذي نعيش فيه. ولا غنى عن الأمم المتحدة لتحقيق ذلك الغرض. ولا تزال الأمم المتحدة الفاعلة كما ينبغي أفضل حصن ضد تصاعد تيار الشعبوية والأحادية والنزعة الحمائية بما تنطويا عليه من تهديد لأسس النظام الدولي نفسها.

ولكي تظل الأمم المتحدة ملائمة لتحقيق الغرض المنشود منها، يجب عليها أن تواكب سرعة المتغيرات المحيطة بها – أي أن تكون منظمة ملائمة لبيئتها وليست خارجة عنها. تحقيقا

لتلك الغاية، ترحب باكستان بمبادرة الأمين العام الرامية إلى تنشيط قدرات الأمم المتحدة في قطاعات السلام والأمن والتنمية والإدارة. ونحن على ثقة من أن هذه التدابير سوف تكفل معالجة مسألتي التداخل والتجزئة وتعزيز معايير تقديم الخدمات، فضلا عن اتخاذ نهج أكثر شمولا وتكاملا إزاء منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وخلاصة الأمر، ستسعى المنظمة إلى أن تصبح أكثر من مجرد مجموع الأجزاء المكونة لها. ويهدف ذلك الجهد في جوهره إلى تحويل الأمم المتحدة إلى هيئة أكثر فعالية وكفاءة وشفافية وقابلية للمساءلة.

واسترشدت أيضا باكستان وغيرها من الدول المتفقة في الرأي في الدعوة إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن بحيث يصبح أكثر اتساقا مع روح الديمقراطية في عصرنا وممثلا لتطلعات جميع الدول الأعضاء – الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. وما دون ذلك سيكون تراجعا وليس إصلاحا – وهو ما لا نسعى إليه ولسنا على استعداد لتأييده.

ويرتبط السعي إلى السلام والتنمية الشاملة وحقوق الإنسان ارتباطا وثيقا ويعزز كل منها الآخر. ولذلك، لا يمكن تحقيق أحدها بمعزل عن الآخر أو تجزئتها. ويؤكد تقرير الأمين العام مجددا أن سعينا الجماعي إلى تحقيق تلك الأهداف لا يزال بعيدا عن الوصول إليها. فعدم الاستقرار لا يزال يعصف بالعديد من أنحاء العالم في وقت تزايدت فيه الانقسامات القديمة في حين اندلعت نزاعات جديدة.

وفي الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا يزال الحق غير القابل للتصرف في الحرية والكرامة بعيد المنال بالنسبة لملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم. وإذ يمضي المجتمع الدولي في المسار الطموح لخطة عام ٢٠٣٠، فإن هناك من المؤشرات المثيرة للقلق من عدم إحراز تقدم بما يكفي من السرعة.

وقد حان الوقت لوقف الانزلاق، حان الوقت لأن نترجم أقوالنا إلى أفعال. ويجب علينا أن نكفل ألا يتم التعامل مع خطة الأمين العام التي تركز على الوقاية بوصفها خطة طموحة فحسب، بل يجب أيضا إدراجها بوصفها ركيزة للسلام والأمن العالميين. ويجب علينا أن نكفل التوافق التام للدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع الأولويات والسياسات الوطنية المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة حتى لا يتخلف أحد عن الركب في سعينا إلى مكافحة الفقر والجوع وانعدام الفرص. ويجب علينا كفالة احترام حقوق الإنسان الأساسية لجميع الأفراد دون انتقائية أو تحيّز.

ويجب علينا أن نكفل أيضا من خلال تعزيز التعاون الثلاثي الحفاظ على الدور الحيوي للغاية لعمليات حفظ السلام بوصفها رمزا أساسيا للأمم المتحدة ومن أنجح جهودها كما يعتقد في إعطاء الأمل لحياة عدد لا يحصى من ملايين الأشخاص المتضررين من النزاعات. وبوصفها مساهما رئيسيا في عملياتالأمم المتحدة لحفظ السلام، فإننا ننوه بكل فخر وتواضع في الوقت نفسه إلى أن التزام حفظة السلام الباكستانيين قد أسهم في إنهاء بعثتي حفظ السلام في كوت ديفوار وليبريا بصورة ناجحة. وفي سياق التزامنا الثابت بتلك المسألة، كانت باكستان أيضا أول بلد يؤيد مبادرة العمل من أجل حفظ السلام المقدمة من الأمين العام.

وترى باكستان أن إنشاء الأمين العام المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة خطوة جديرة بالترحيب. فهو يولي عن حق أهمية محورية للتسوية السلمية للمنازعات بموجب الفصل السادس، بوصفها أحد أهم ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة على الرغم من أنها كثيرا ما يتم التغاضي عنها. ولا يزال النزاع حول إقليم جامو وكشمير من بين أقدم المسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وهو أيضا أحد أكثر تطبيقات الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة قدما.

فمن خلال عدة قرارات منح مجلس الأمن الشعب الكشميري حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره بواسطة

استفتاء شعبي حر ونزيه. ومما يؤسف له أن تلك القرارات لم تنفذ بعد. وفي غضون ذلك ما يزال الاحتلال الهندي يرتكب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية لشعب كشمير في إفلات من العقاب.

وقد تم توثيق هذه التجاوزات بالتفصيل في تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه، الذي يشير إلى سلسلة من الانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان الأساسية لشعب جامو وكشمير المحتل. وعلى الرغم من أن باكستان تسعى إلى التوصل إلى تسوية تفاوضية لجميع المسائل، بما في ذلك النزاع حول كشمير، ما تزال الهند ترفض حتى مجرد الدخول في مفاوضات مع بلدي. ويجب على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات ملموسة وفعالة للتخفيف من معاناة الشعب الكشميري. وبوصفها طرفا في النزاع حول كشمير، فإن للأمم المتحدة التزامات بعيدة الأمد في هذا الصدد.

وما برحت باكستان في الخطوط الأمامية لمكافحة الإرهاب. وتمكنت حملتنا العسكرية، وهي أكبر حملة لمكافحة الإرهاب على مستوى العالم يزيد قوامها على ٢٠٠ ٠٠٠ جندي، من المجموعات الإرهابية وإنهاء وجودها في أراضي بلدنا. وقد دفعنا ثمنا باهظا لذلك، حيث استشهد عشرات الآلاف من المدنيين والجنود، بالإضافة إلى إصابة عدد أكبر من ذلك. بيد أن التزامنا بذلك الكفاح ما زال ثابتا لا يتزعزع استنادا إلى عزمنا الوطني.

وقد أصبح الإرهاب أصبح الآن ظاهرة عالمية لا بد من التصدي لها بصورة شاملة وبجميع أشكالها، بما في ذلك إرهاب الدولة. ومن الضروري أيضا معالجة الأسباب الجذرية أو الكامنة وراءها. وكما ذكّرنا الأمين العام مؤخرا: ”فلا أحد يولد إرهابيا، وما من شيء يبرر الإرهاب، سوى بعض العوامل من قبيل النزاعات المستمرة الطويلة الأمد وانعدام سيادة القانون والتهميش الاجتماعي الاقتصادي التي قد تؤدي دورا في تحول المظام إلى أعمال مدمرة“.

وأود أن أختتم بياني باقتباس من أعظم الشخصيات القيادية للأمم المتحدة، داغ همرشولد، الذي ينسب إليه قول شهير ”إننا لا نختار المصير الذي نجد أنفسنا فيه، ولكن ينسب إلينا كل ما نسهم به في تحديد ذلك المصير“. وحتما فإن مصيرنا مرتبط بنظام دولي وتعددية أطراف قائمين على القواعد، وتشكّل الأمم المتحدة محورا لهما.

السيد إسكالانتي هاسبون (السلفادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود بداية أن أعرب عن اتفاقي التام مع ما قاله زميلي ممثل سنغافورة من على هذا المنبر فيما يتعلق بجدوى هذه المناقشة. ونلاحظ مع الشعور بشيء من خيبة الأمل عدم مشاركة كبار مسؤولي الأمانة العامة في هذه المناقشة بشأن التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة. ونعتقد أنه يجب أن تكون هذه المناقشة أهم موضوع خلال هذه الدورة وتجسيدا لها. وكما ذكر سابقا، ونحن نتفق معه تماما، فإما أن نحقق منه أقصى فائدة ممكنة أو نحذفه من جدولنا الزمني.

ومع ذلك، أود في هذه المناسبة أن أبدأ بالتشديد على حقيقة أنه ليس بوسع أي من بلدان العالم أن يتصدي للتحديات العالمية لوحده. ولذا فإننا نعيد التشديد على أن النظام المتعدد الأطراف، الذي تشكل الأمم المتحدة محورا له أن يكون عنصرا أساسيا لمواصلة بناء توافق عالمي في الآراء لصالح الجميع. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على تسعة عناصر من وجهة نظر بلدي ذات صلة بمضمون التقرير.

أولاً، فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من المؤسف أن هناك بالفعل على الصعيد الدولي اتجاهاً يشير إلى أن هدف القضاء على الفقر بجميع أبعاده بحلول ٢٠٣٠ لا يمكن أن يتحقق ما لم تتخذ تدابير محددة على الفور. وعلى الصعيد الوطني، نؤمن إيماناً راسخاً بأن مستقبل المجلس الوطني للتنمية المستدامة في بلدي سيكون أساسياً لكفالة إدارة عملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الأجل الطويل، أي

فيما هو أبعد من التغييرات السياسية ومحاور تركيز الحكومات في المستقبل.

ونتفق مع تقرير الأمين العام (A/73/1) بأن الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى هي وسيلة فعالة لتبادل الدروس والخبرات المتعلقة بتنفيذ الأهداف، والأهم من ذلك تبادل العمليات التي تؤدي إلى المناقشات الداخلية وتقييم تنفيذ الخطة على أرض الواقع، وهو المكان المهم. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز أن بلدي سيقدم الاستعراض الوطني الطوعي الثاني في عام ٢٠١٩، ونودّ أن نشكر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على استيعاب العدد الكبير من الطلبات الواردة في هذا الصدد.

ثانياً، نود التنويه والإشادة بالعمل الذي يقوم به الأمين العام وفريقه في تعزيز إعادة النظر في وضع منظومة الأمم المتحدة للتأكد من أن الأفرقة القطرية على استعداد لدعم جهودنا الوطنية في تنفيذ خطة ٢٠٣٠. إن عملية التفاوض التي اختُتمت هذا العام ليست إلا المرحلة الأولى. وبما أننا بلد تعتقد أنها يمكن أن تحسّن تنسيق النظام وفعاليته على أرض الواقع، ستواصل السلفادور المشاركة لكفالة أن يكون لدينا أفرقة قطرية فعالة ومتكاملة، حيث يُعزز البعد الإقليمي وحيث نمارس بحق بوصفنا دولاً قيادة سياساتنا الإنمائية الوطنية ونعمل على تحديد الدعم الذي نتلقاه من المنظومة. ونشكر السيدة أمينة محمد وفريقها على التزامهم وتركيزهم، ونتطلع إلى التنفيذ السريع لنظام المنسقين المقيمين الجديد.

ثالثاً، فيما يتعلق بتغير المناخ، لا يمكن إنكار أن خطة العام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق دون مراعاة أثرها والحاجة الملحّة إلى الحد من مخاطر الكوارث، وكلاهما مسائل هامة للغاية في بلدي وفي منطقة أمريكا الوسطى. وفي هذا الصدد، وبهدف توفير إطار عمل لدعم الالتزامات التي تم التعهد بها على الصعيد الدولي، وتماشيامع الفقرات ١٣ و ٢٩ و ٥٢ من التقرير، تقترح السلفادور إعلان ٢٠٢١-٢٠٣٠ عقداً للأمم المتحدة لاستعادة النظم الإيكولوجية. وندعو جميع الدول الأعضاء في المنظمة إلى دعم هذه المبادرة. ونودّ أيضاً أن نشدد على الحاجة إلى أن يبذل مقر الأمم المتحدة المزيد من الجهد لإدماج ”برنامج العمل لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ في أفريقيا“ وتعميمه في عملنا في مجال التنمية المستدامة. ولا يمكن للعمل الهام الذي تم الاضطلاع به من جنيف في هذا المجال، مع الدعم الكبير الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، إلا أن يتجسّد على النحو الواجب في خطط السياسات في نيويورك.

رابعاً، نعتقد أن من المهم الإشارة إلى الفقرة ٣٢ من التقرير بشأن الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. ومع ذلك، فمن الضروري الإشارة إلى أنه وفقاً للتقرير، فالزيادة الكبيرة في مجموع عدد الدول التي خرجت من قائمة أقل البلدان نمواً ينبغي أن تفضي إلى مزيد من التفكير في الدعم الذي لا يزال ضرورياً. ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يعترفا لا بالمساهمات وحسب بل أيضاً بالتحديات المعينة التي تواجه ما تسمى البلدان المتوسطة الدخل، ونأمل أن تضطلع الأمم المتحدة بدورها الواجب في تطبيق مؤشر يقيس التنمية استناداً إلى معايير متعددة الأبعاد تتجاوز نصيب الفرد من الدخل المستخدم من جانب البنك الدولي. إن مفاهيم مثل الفقر المتعدد الأبعاد والتطوير التدريجي هي تعابير ينبغي للأمم المتحدة أن تضمّها إلى مصطلحاتها، تمشياً مع النموذج الإنمائي الجديد الذي اعتمدناه في عام ٢٠١٥. ونسلّم بالدور الرائد الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إحراز تقدم في هذا المجال، وندعو الوكالات والهيئات الأخرى التابعة للمنظومة إلى أن تحذو حذوه.

خامساً، فيما يتعلق بمسألة التنقل البشري، يرحّب بلدي بالتعجيل باعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، فضلاً عن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وهما بمثابة مثالين واضحين على توصل الأمم المتحدة إلى اتفاقات عالمية

جديدة بشأن المسائل التي تهم الجميع، وبمثابة عمليتين من أهم العمليات المتواصلة لهذا العام. لقد سبق أن توقعنا نجاح الاجتماع الذي عقد في مراكش في كانون الأول/ديسمبر، ونحث جميع البلدان على الإقرار بأن موضوع الهجرة، شأنه شأن مواضيع أخرى كثيرة، هو مسألة عالمية وأساسية متعلقة بالحالة والخطاب الإنسانيين، مما يتطلب تفاهماً عالمياً.

سادساً، فيما يتعلق بالالتزام بتعزيز الوساطة والوقاية والسلام المستدام، نؤكّد على دعمنا لرؤية الأمين العام في إعادة تنظيم الوقاية على أنها محور العمل والمواءمة بين الأركان الثلاثة للعمل. وبوصفنا بلداً تلقّى الدعم من الأمم المتحدة في إنهاء النزاعات المسلحة، وفي إقامة مؤسساتنا الديمقراطية، وفي الوقت الراهن في تعزيز الحوار بين الأطراف الفاعلة السياسية، تعرف السلفادور معرفة مباشرة أن تعزيز حقوق الإنسان وبناء الديمقراطية والسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع تُسهم في تحقيق السلام المستدام ومنع نشوب النزاعات الجارية. إن دور لجنة بناء السلام هو جزء من تلك العملية. غير أن هذا المفهوم ينبغي أن يميّز عمل جميع ركائز المنظمة.

سابعاً، فيما يتعلق بنزع السلاح، نتشاطر الرؤية الواردة في الفقرة ١٢٢ من التقرير عن حالة مؤتمر نزع السلاح. وتأسف السلفادور لأن هذا المؤتمر، الذي يُفترض أنه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في هذا المجال، لم يتمكن من الوفاء بولايته في أكثر من عقدين من الزمن، ونكرر التأكيد على أنه يتعين على الجمعية العامة، كما كان الحال في عدة مناسبات، تولي مسألة نزع السلاح عندما لا يتمكّن المؤتمر من الوفاء بمهمته. ونؤكّد، على غرار التقرير، على الدور الذي تؤديه معاهدة حظر الأسلحة النووية باعتبارها عنصراً جديداً في عدم الانتشار النووي ونظام نزع السلاح. ومع ذلك، فمن الضروري أيضاً التذكير بالدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تحديد وتنظيم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونبرز إنجازات مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي يتضمن لأول مرة مسألة الذخائر، التي يفتقر برنامج العمل من دونها إلى أثر حقيقي.

ثامناً، فيما يتعلق بالجانب الإنساني، نشير إلى أنه لا ينبغي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ولا للمنظومة ككل أن تهمل الآثار والمساعدة الإنسانية في حالة الكوارث الطبيعية، بما في ذلك في الأجل الأطول. وفي الوقت نفسه، نشير إلى ضرورة قيام الأمانة العامة والمنظومة برمتها بالحفاظ على الدروس المستفادة من مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني المعقود عام ٢٠١٦ الذي، على الرغم من أنه لم يكلف على الصعيد الحكومي الدولي، محّص في الممارسات السيئة والدروس التي يجب تنفيذها. كما نجدد التأكيد على أن احترام القانون الدولي الإنساني يجب أن يكون مستمراً وشاملاً في المنظمة وأجهزتها.

تاسعاً وأخيراً، بعد أن تولّى بلدي رئاسة مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٧، لا يسع بلدي إلا التأكيد على عمل المنظمة في هذا المجال، والترحيب مرة أخرى بالسيدة ميشيل باتشيليت بصفتها المفوض السامي الجديد. ومن أجل تحسين أداء هذه الركيزة، يجب على الدول الاعتراف والحد من ارتفاع مستوى الازدواجية بين المجلس واللجنة الثالثة، حيث ينبغي أن تركز كل هيئة على مزاياها النسبية.

ونشدد على أن التعاون والحوار البنّاء وتعزيز دور المنظمة أمور لا غنى عنها للتعامل مع التحديات المشتركة الحالية. ويمكن التعويل على الدعم المقدّم من بلدي في جميع الجهود المبذولة من أجل حسن سير عمل الأمم المتحدة.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أحاط وفد بلادي، سورية، علماً بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة والوارد في الوثيقة (A/73/1). ويرحّب وفد بلادي، من حيث

المبدأ، بما تضمنه التقرير بخصوص التحديات التي تواجهها منظمتنا واقتراح الحلول لمواجهتها، مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتغير المناخ، والهجرة، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والشفافية، وإصلاح الأمم المتحدة وتعددية الأطراف وغير ذلك.

وأود هنا توضيح موقف بلدي من بعض الأمور التي تضمنها تقرير الأمين العام.

يرحب وفد بلدي بما جاء في تقرير الأمين العام حول مكافحة الإرهاب، وذلك حتى يتسنى لنا بلوغ الهدف المنشود وتوسيع نطاق الجهود المبذولة للتصدي للأسباب الجذرية التي تتيح تجنيد الإرهابيين وانتشار آفة الإرهاب. ومع ذلك، كنا نأمل لو تكبد معدو التقارير عناء الإشارة إلى سورية، وليس فقط إلى العراق، عند حديثهم عن داعش. لأنه كما هو معلوم لكم جميعا فإن داعش وغيرها من المجموعات الإرهابية موجودة أيضا في سورية. كنا نتوقع أن تحظى الحرب التي خضناها مع حلفائنا ضد الإرهاب بدعم المجتمع الدولي كله في إطار الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وذلك من خلال إنفاذ الوسائل اللازمة لردع حكومات الدول المعروفة عن دعم الإرهابيين وتمويلهم وتسليحهم وإرسالهم إلى سورية. هؤلاء الذين يحلو للبعض تسميتهم بالمعارضة المعتدلة أحيانا، وبالمعارضة المسلحة أحيانا، وبالجهاديين أحيانا أخرى، وبالمجموعات من غير الدول في ظروف أخرى، لكنهم يتجاهلون عمدا وصفهم بالإرهابيين. سورية، للأسف، حولها البعض إلى مقصد للإرهابيين بلا حدود، على غرار هذه المنظمات المشبوهة مثل أطباء بلا حدود، ومجرمين بلا حدود، وقتلة بلا حدود، وما إلى ذلك. المهم أن يكون الإرهاب بلا حدود، لكي يصعب ضبطه.

إن تجربة بلدي سورية في مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع حلفائها، تستحق أن يفرد لها إشارة في تقرير الأمين العام. إلا أن معدي تقرير الأمين العام قد تجاهلوا ذلك للأسف.

أيضا لم يتطرق معدو تقرير الأمين العام إلى العدوان والوجود الأجنبي على أراضي بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دون موافقتها، وذلك تحت ذرائع باتت مفضوحة كامتلاكها لأسلحة دمار شامل غير موجودة أصلا، أو لحماية مدنييها من خطر وهمي غير موجود أصلا، أو بحجة نشر الديمقراطية المزيفة فيها. وكنا نتمنى لو وصف معدو التقرير هذا الوجود الأجنبي – على أقل تقدير – بأنه وجود غير شرعي ويشكل خرقا سافرا للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة، واعتداء على السيادة، وتهديدا للسلم والأمن الدوليين. وهنا، بالطبع، نحن نشير للتواجد العسكري غير الشرعي الأمريكي، فوق أراضي بلدي، والبريطاني والفرنسي ودول أخرى تدعي أنها جزء من تحالف يفرض نفسه على سيادة دولة عضو في هذه المنظمة الدولية من دون أن تقوم هذه الدولة بطلب مساعدة هذا التحالف.

لقد أغفل تقرير الأمين العام الإشارة إلى الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وللجولان السوري المحتل، ولغيره من الأراضي العربية المحتلة. وكنا نأمل لو استخدم معدو التقرير كلمة ”الاحتلال“ وليس كما ورد فيه مصطلح ”النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي“، لأن كلمة الاحتلال هي التوصيف القانوني والأممي الصحيح، وذلك وفقا لقرارات الأمم المتحدة ووثائقها ولقرارات هذه الجمعية العامة منذ تأسيسها وحتى الآن. كل قرارات الجمعية العامة تتحدث عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة وللأراضي العربية المحتلة. احتلال وليس نزاع.

تدين حكومة بلدي مرة أخرى استخدام أسلحة الدمار الشامل. وكنا نأمل من معدي تقرير الأمين العام عدم الاستمرار في تجاهل ترسانة إسرائيل من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، لا سيما وأن إسرائيل هي الطرف الوحيد الذي يملك الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ويرفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما يرفض إخضاع منشآته لنظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعلى الرغم من كل هذه الفضائح الإسرائيلية في هذه المنظمة الدولية، خلا تقرير الأمين العام من أي ذكر للترسانة الإسرائيلية من أسلحة الدمار الشامل.

لقد أغفل معدو التقرير أيضا الإشارة إلى التدابير القسرية أحادية الجانب المفروضة على عدد من الدول الأعضاء ومنها بلدي سورية، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وغيرهما، حيث كنا نتمنى أيضا لو تعرض معدو تقارير الأمين العام إلى ضرورة إنهاء هذه التدابير التي يتنافى فرضها مع أحكام القانون الدولي ومع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة، ومع كافة الدعوات لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي تم تضمينها في تقرير الأمين العام. فكيف ندعو لتحقيق التنمية والرفاهية لكل الشعوب، بمن فيهم الشعب السوري، بينما تقوم بعض الدول الأعضاء، في الوقت نفسه، بفرض عقوبات على تلك الدول وتساهم بذلك في استمرار معاناة شعوبها وتجعلها تتخلف عن الركب؟

يرفض وفد بلدي، وبشدة، ما جاء في تقرير الأمين العام في الفقرة ١١٢ بخصوص ما يسمى ”الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١“. هكذا أسموها – وهي طبعا ليست آلية وليست دولية وليست محايدة وليست مستقلة – وذلك نظرا لموقفنا المعروف الرافض لهذه الآلية، والتي تم إنشاؤها بموجب قرار غير توافقي وغير شرعي ومليء بالعيوب السياسية والقانونية، كنا قد ذكرناها مفصلا في عدة رسائل، وآخرها رسالتنا الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة والتي صدرت لاحقا في الوثيقة A/72/106، مؤكدين أن ما جاء في هذه الرسالة لا يشكل اعترافا منا بهذه الآلية، ولا يشكل قبولا لأي من أعمالها أو ولايتها، وآخذين في الاعتبار بأن القرار المسيس والمنحاز (القرار ٢٤٨/٧١) الذي أنشأها قدمته دول معروفة بأجنداتها المعادية لبلدي، سورية، بالإضافة لكونها سابقة خطيرة في تاريخ الجمعية العامة التي لا تملك أصلا ولاية لإنشاء مثل هذه الآليات، كما تعرفون، وذلك نظرا لما تشكله هذه الآلية من تدخل سافر في الشؤون الداخلية لبلدي من قبل دول أعضاء صدرت لبلدي الإرهاب على مدار ثمان سنوات، ولأنها انتهاك فاضح لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما المادة ١١٢ ولأحكام القانون الدولي.

هل هناك من يصدق اليوم بأن تصدير ١٠٠ دولة عضو للإرهاب إلى بلدي على مدار ثماني سنوات هو عمل حيادي ومستقل وموضوعي؟ أترك الإجابة لكم، لضميركم.

أخيرا، تؤكد حكومة بلادي، سورية، مرة أخرى على أنها ستبذل كل جهد ممكن للتعاون مع معالي الأمين العام للأمم المتحدة في إطار احترام الميثاق والشرعية الدولية والقانون الدولي، وهي التي عرفته وتعاونت معه عندما كان مفوضا ساميا لشؤون اللاجئين، وأثمر تعاوننا حينها عن نتائج جيدة لا سيما وأن هذا التعاون قد حصل خلال وبعد الغزو الأمريكي البريطاني المشترك للعراق في عام ٢٠٠٣. نأمل استمرار هذا التعاون مع الأمين العام وهو يتبوأ اليوم أعلى منصب في الأمم المتحدة.

السيد سكوكنك تابيا (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب شيلي بتقديم تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/73/1) الذي يعطينا لمحة شاملة عن الإنجازات التي تحققت في هذا العام والتحديات التي نواجهها خلال الدورة الحالية. وتجسد الإنجازات المذكورة في التقرير التقدم الأساسي الذي دعمته شيلي في مختلف أجهزة العمل في المنظمة. وعلى سبيل المثال، نود أن نشير إلى الاعتماد التاريخي لخطة الأمين العام الطموحة للإصلاح في مجالات التنمية والسلام والأمن والإدارة. ونود أن نشير إلى المفاوضات بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ونود أن نشير إلى إنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة والتقدم المحرز في

تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق التكافؤ بين الجنسين في فريق الإدارة العليا وفي أوساط المنسقين المقيمين، على سبيل المثال لا الحصر لبعض الإنجازات المذكورة في التقرير.

ويجب أن تدفعنا كل تلك الأمثلة إلى تعزيز التزامنا بعمل الأمم المتحدة ومواصلة دعم الأمين العام في مرحلة تنفيذ مختلف التغييرات. ولذلك، نشاطر أولئك الذين أدلوا بالفعل ببيانات الرأي في إبراز أهمية هذا البند من بنود جدول أعمالنا وفي ضرورة إيلاء لاهتمام أكبر له في سياق مناقشة أعمال المنظمة. وإضافة إلى التأثير الأساسي حقا لكل مبادرة من المبادرات التي ذكرتها، تعتقد شيلي أن التقرير الذي قدمه اليوم الأمين العام يبرهن على أهمية العمل اليومي لمنظمتنا ويُذكرنا بضرورة وقوة التغيير، الذي تجسده تعددية الأطراف، وذلك في وقت يجري فيه التشكيك في كل شيء. وكما يشير الأمين العام في تقريره، فإن التحديات العالمية تتطلب وضع استراتيجيات عالمية اليوم أكثر من أي وقت مضى. ومن أجل تحقيق ذلك، ”لم يعُد العمل معاً في إطار متعدد الأطراف اختيارياً؛ بل هو الحل الوحيد“ (A/73/1، الفقرة ١٤٨).

ولذلك، أود أن أشكر الأمين العام على رؤيته بشأن إصلاح المنظمة والجهود التي نعلم جميعا أنه يبذلها مع نائبة الأمين العام والفريق بأكمله في دعم المنظمة وتكييفها للتصدي للتحديات الراهنة. ونطمئن الجمعية إلى أنه يمكنها أن تواصل التعويل على دعم شيلي الكامل في عملها الدؤوب صوب منظمة أفضل.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتنان وفد بلدي للأمين العام على تقريره السنوي عن أعمال المنظمة (A/73/1). وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لبيانه الثاقب الذي ألقاه خلال الجلسة السادسة للدورة الحالية للجمعية العامة، والذي عكس في جوانب عديدة تقريره المكتوب المقدم إلى هذه الهيئة وصوّر المشهد الدولي الحالي. ونشاطر الأمين العام تقييمه قائلا

> ”فاليوم تزداد فوضى النظام العالمي. وأصبحت علاقات السلطة أقل وضوحا في حين يستمر تضاؤل القيم العالمية. وباتت المبادئ الديمقراطية تحت الحصار بينما يستمر تقويض سيادة القانون“ (A/73/PV.6، صفحة ٢) لدرجة أن تحديات القرن الحادي والعشرين تتجاوز مؤسسات وعقليات القرن العشرين.

ومما لا شك فيه أن عقد اجتماع للجمعية العامة للنظر في التقرير عن أعمال المنظمة يتيح لنا فرصة لا نظير لها لبحث وتقييم مدى كفاءة الأمم المتحدة في التصدي للتحديات العاجلة وكشف الاتجاهات الناشئة التي تؤثر تأثيرا بعيد المدى، مباشرا وغير مباشر، على حياة الناس في جميع أنحاء العالم. ونرى أن أحد التحديات والتهديدات الرئيسية يتمثل في النزعة المتزايدة للجوء إلى الأعمال الانفرادية. ويعاني العالم اليوم من تجاهل بعض الدول للقيم والمؤسسات الدولية من خلال سحق القواعد العالمية وتقويض المنظمات الدولية. وواهم من يظن أن التصدي لتعددية الأطراف دليل على القوة؛ والواقع أن ذلك من أعراض ضعف الفكر، وهو يبين بالفعل عدم القدرة على فهم العالم المعقد والمترابط.

ولأكون أكثر تحديدا، أود أن أقدم بعض الأمثلة البارزة والحية على النزعة الانفرادية في عالمنا اليوم. لقد كانت خطة العمل الشاملة المشتركة نتاجا لما يزيد على عقد من الجهود الدبلوماسية وفترة من المفاوضات المكثفة لحل أزمة مصطنعة. وتمت الموافقة على الوثيقة بالإجماع بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) وبالتالي تم تدوينها في صورة التزام دولي. ووفقًا للقرار، طُلب من جميع البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية دعم تنفيذ الخطة والامتناع عن أي إجراءات تقوض تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب الخطة.

ووفقا لـ ١٢ تقريرا معاقبا للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد التزمت إيران حتى الآن بجميع التزاماتها. بيد أن دولة محددة، كانت طرفا رئيسيا في المفاوضات من البداية، لم تمتثل لالتزاماتها ولجأت لذرائع وهمية. وفي انتهاك صارخ لالتزاماتها، انسحبت في نهاية المطاف من الاتفاق وضغطت على البلدان الأخرى لانتهاك الاتفاق النووي، مهددة جميع البلدان والمنظمات الدولية بالعقاب إن امتثلت للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وعلاوة على ذلك، فإن من بين عينات السياسة الأنانية والمتغطرسة الكارثية القائمة على المصالح الذاتية لذلك البلد، والتي تنبع من النزعة الانفرادية المتعصبة، انسحابه من المنظمات الدولية، وتحديدا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومجلس حقوق الإنسان، ومن اتفاقات دولية مثل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ إلى جانب فرض جزاءات أحادية الجانب غير قانونية واتخاذه قرارا بنقل سفارته في إسرائيل إلى مدينة القدس الشريف وبيت المقدس.

إن التهديد المتزايد للإرهاب والتطرف العنيف في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في الشرق الأوسط، أحد الآثار الملموسة للنزعة الانفرادية، إلى جانب التدخلات السياسية الخاطئة والقصيرة النظر لدولة بعينها. وعلى وجه التحديد، إن ما يقوض السلام هو السعي بشدة من أجل إضفاء الشرعية على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية من خلال رفض الحقائق التاريخية، وهذا يمثل السبب الجذري لكل الأزمات في المنطقة. فإنشاء تنظيم القاعدة وحركة الغزو العسكري الانفرادي ضد العراق، وأفغانستان، وتقديم الدعم للجماعات الإرهابية المتطرفة التي تقاتل الحكومة السورية باستخدام مبررات غير منطقية، أدى إلى ظهور تعزيز تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهما من بين التهديدات والتحديات الخطيرة التي تجب معالجتها بسرعة من خلال الأمم المتحدة والآليات الدولية الأخرى.

في ظل هذه الظروف، إن إهمال المؤسسات الدولية أو إضعافها يهدد السلام العالمي. لا يمكننا أن نرقى إلى مستوى هذه التحديات الجسام إلا من خلال المساهمة الجماعية وتعاون الدول على قدم المساواة. بيد أن هناك شرطا مسبقا في هذا الصدد، ألا وهو الحاجة الماسة إلى الاعتراف بعالم متعددة الأطراف ظهر إلى حيز الوجود منذ أكثر من عقدين من الزمان. وعلى الرغم من تجاهل دول معينة بشكل صارخ ومتعمد لتلك الحقيقة على أرض الواقع، لنا جميعا الحق والمسؤولية لتعزيز تعددية الأطراف من خلال عمليات صنع القرار الشاملة المتعددة الأطراف، وهي عمليات لا غنى عنها لتعزيز وصون السلام والأمن في العالم على أساس التعاون والمعايير الأخلاقية العالية.

وفي هذا الصدد، يدعو وفدي الأمين العام إلى العمل على تنظيم عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن النهج الانفرادي المتعلق بمكافحة الإرهاب والأمراض المعدية، وآثاره المدمرة على الأمن العالمي، وعلى الجهود الرامية إلى معالجة المسائل البيئية والإنسانية الأخرى. كما أشار الأمين العام عن حق في تقريره، فإن الإرهاب آفة عالمية تتطلب استجابة منسقة على الصعيد العالمي. نرحب بجهوده الرامية إلى قيام الأمم المتحدة بتنظيم أول مؤتمر رفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء من أجل النهوض بالتعاون المتعدد الأطراف، وإنشاء مكتب في الأمانة العامة لمكافحة الإرهاب لتعزيز تركيز الأمم المتحدة على هذا التحدي. ونأمل في الاستمرار في ذلك الاتجاه.

ندعو الدول إلى التقيد بالتزامها بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) واحترام الصكوك والمؤسسات الدولية. ونرحب ترحيبا حارا بالجهود المتواصلة لتحقيق اقتراح إيران من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي الواقع أن أمن المنطقة يتعرض للتهديد من الأسلحة النووية التي لدى النظام الإسرائيلي. وكنا نتوقع أن يتضمن التقرير ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ينبغي على النظام وضع جميع منشآته النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

نؤيد بقوة الأمين العام في الشروع في جهود إصلاح واسع النطاق من أجل تعزيز قدرة المنظمة على الصمود أمام التحديات الراهنة المتزايدة التعقيد. ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة للتشديد على أن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها صاحبة مبادرة مفهوم إقامة عالم ينبذ العنف والتطرف، وبوصفها أحد أبرز المعارضين للنزعة الانفرادية، فهي مستعدة للقيام بدور نشط في تعزيز الدفاع عن تعددية الأطراف كونها الإطار المناسب لإيجاد طريقة مستدامة للتغلب على التحديات القائمة والعمل، من خلال الحوار والتعاون، على توفير وسيلة موثوقة تكفل المساهمة الجماعية والتعاون في سبيل ضمان إحلال السلام الدائم في جميع أرجاء العالم.

السيد هاتريم (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، اسمحوا لي أن استهل كلمتي بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على تقريره عن أعمال الأمم المتحدة لعام ٢٠١٧ (A/73/1) ونهنئ الأمم المتحدة عن التقدم المحرز والإنجازات الهامة التي تحققت في عام ٢٠١٧.

عندما أنشأنا الأمم المتحدة، آلينا على أنفسنا إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، والعمل معا من أجل تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، وتوفير الأمن وفرص العمل والتعليم والرعاية الصحية ومستقبل أفضل للجميع. واليوم نرى النظام المتعدد الأطراف يتعرض للضغوط. وفي الوقت نفسه، فإن التحديات الرئيسية التي تواجهنا، مثل تغير المناخ، والهجرة، والتنمية المستدامة ونظافة المحيطات، كلها مسائل تتطلب التعاون والحلول المشتركة.

تعترف أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ بأن التحديات العالمية هي أيضا تحديات وطنية وبأنها مترابطة ترابطا وثيقا. وتتطلب منا أهداف التنمية المستدامة القيام بعمل على الصعيدين الوطني والدولي. لقد علمتنا الأمم المتحدة طوال الـ ٧٣ عاما الماضية أن نحقق معا الكثير جدا من العمل بصورة مشتركة أكثر مما نحققه من عمل منفردين. وحققنا معا نتائج رائعة، لأن التعاون الدولي يفضي إلى النجاح. لقد تقلص الفقر المدقع بمقدار النصف، وأصبح الناس يعيشون سنوات أطول، وتسجل معدلات وفيات الأطفال انخفاضا، وأصبح عدد الأطفال على مقاعد الدراسة أكثر اليوم من أي وقت مضى. وما فتئ التعاون السياسي العالمي والتجارة العالمية والقانون الدولي مسائل بالغة الأهمية لإحراز ذلك التقدم.

يبين اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأهدافها السبعة عشر القيمة الفريدة للأمم المتحدة. فقد اتفقنا على خطة عالمية للتنمية، وهي خريطة طريق تقودنا إلى العالم الذي نصبو إليه. إن النرويج مستعدة لدعم جهودنا الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف بغية التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ما برحت النرويج طوال سبعة عقود أحد المؤيدين الثابتين للأمم المتحدة وللنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد. ونحن من بين أكبر المساهمين الماليين في الأمم المتحدة. وما فتئنا نخصص ١ في المائة من دخلنا القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية. ثمة دعم واسع النطاق للأمم المتحدة عبر الطيف السياسي النرويجي، ومن خلال مشاركتنا في التنمية المستدامة وإحلال السلام. وستظل النرويج شريكا ثابتا مع الأمم المتحدة، وستواصل العمل جنبا إلى جنب مع دول العالم، في سبيل السعي إلى إيجاد حلول مشتركة للتحديات التي تواجه مستقبلنا.

أخيرا، نحيي الأمين العام على القيادة الحكيمة، ونناشده ونناشد موظفيه الاضطلاع بمهمة تجعل المنظمة أقدر على مواجهة التحديات المشتركة التي تنتظرنا.

السيد فافر (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): تشيد سويسرا بالأمين العام، أنطونيو غوتيريش، على تقريره عن أعمال المنظمة (A/73/1) وعلى الرغم من أنني لا أدعي بأنني سأكون حصريا في ملاحظاتي، اسمحوا لي أن أشدد على عدة مشاريع ومواضيع ما برح الأمين العام يوليها الأولوية طوال ١٢ شهرا.

أولا وقبل كل شيء، هناك دعوات عديد للإصلاح وردت في الفصل الثالث من التقرير، وهي تتويج منطقي لمحتويات الفصول السابقة. إن الأمين العام، منذ توليه منصبه، مصمم على تمكين الأمم المتحدة من التكيف مع التغيرات، وتجديد نفسها لكي تكون أكثر فعالية.

وتؤيد سويسرا دوما خططه الطموحة في هذا الصدد. وإذا أريد للأمم المتحدة تحقيق أقصى قدر من النتائج باستخدام الوسائل المتاحة لها، ومن ثم إحداث تغيير حقيقي على أرض الواقع، فيجب أن تتكيف مع البيئة المتغيرة باستمرار وأن تواصل استعراض أساليب عملها. والعام الماضي مكّن الأمم المتحدة من تنفيذ تلك العمليات، سواء داخل المنظمة نفسها أو في دولها الأعضاء. وكما جاء في تقرير الأمين العام، ستتمكن الأمم المتحدة من أن تمتع

> ”بقدر أكبر من خفة الحركة والفعالية والشفافية والخضوع للمساءلة والكفاءة والبراغماتية واللامركزية، بما يمكّنها من دعم أنشطتها الشارعة والتنفيذية على نحو أفضل.“ (A/73/1، الفقرة ١٣٦)

ونرحب بذلك، ونشيد بالأمين العام.

ثانيا، وضع الأمين العام تنفيذَ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في صميم عمل الأمم المتحدة. وتؤكد الصفحات الواردة في تقريره أهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول الموعد النهائي المحدد، وتحديد نماذج التمويل الابتكارية من أجل القيام بذلك، وتعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة، لا سيما في القطاع الخاص. وهذه العناصر أولويات أيضا بالنسبة لسويسرا.

ثالثًا، كان هذا العام عاماً جيداً بالنسبة للهجرة. وتقوم سويسرا بحشد جهودها لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في كانون الأول/ديسمبر، الذي دعا إليه الأمين العام لأول مره منذ عده سنوات. ونحن نؤيد أهداف هذا الإطار الشامل لجعل الهجرة العالمية أكثر أمانا وأكثر تنظيما وأكثر انتظاما. كما أننا نؤيد اعتماد الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، وهو وثيقة مرجعية ثانية تم التفاوض عليها خلال العام السابق.

رابعا، كانت الإدارة الرقمية من المجالات الأخرى التي دعت الحاجة إلى أن تعالجها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٨ – وقد قامت بذلك. وفي هذا الصدد، نهنئ الأمين العام على إنشاء فريق رفيع المستوى مكرس لهذه المسألة.

خامسا، فيما يتعلق بالسلام والأمن، فقد حثنا الأمين العام على اتباع نهج متكامل ومنسق تجاه الوقاية، بما يجعلها أولوية قصوى. وترحب سويسرا بهذا النهج، وسوف تدعم الجهود التي تبذلها المنظمة في مجال المنع، بما في ذلك معالجة جرائم الماضي ومنع الأعمال الوحشية والتطرف المصحوب بالعنف.

سادسا، في ميدان حقوق الإنسان، يؤكد تقرير الأمين العام عن حق على أن حماية حقوق الإنسان لا يمكن اعتبارها أمرا مسلما به في أي مكان في العالم اليوم. ومن الضروري دعم أنشطة المنظمة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. إن الإشارة إلى أهمية إلغاء عقوبة الإعدام، وتنفيذ حظر التعذيب، واحترام حقوق النساء والأطفال والمهاجرين، وتعزيز الجهات الفاعلة المدنية، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب والفساد، هي أيضا تمثل أولويات بالنسبة لسويسرا. علاوة على ذلك، من المهم تعزيز مجلس حقوق الإنسان والمشاركة في المناقشات الرامية إلى تحسين أساليب عمله.

سابعا، فيما يتعلق بالمعونة الإنسانية، يسلط التقرير الضوء على عدد من الاستجابات الإنسانية التي تضطلع بها مختلف كيانات الأمم المتحدة. وللأسف، لا يزال هناك عدد كبير جدا من الاستجابات الإنسانية،كما أن التحديات الإنسانية التي نواجهها جميعا تتزايد. ويمكن للمنظمة أن تعول على استمرار

سويسرا في تقديم الدعم لتوفير المعونة الإنسانية، بما في ذلك حماية السكان المدنيين، وإيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المنكوبين وحماية البعثات والهياكل الأساسية الطبية، فضلا عن احترام القانون الإنساني الدولي بوجه عام.

وأخيرا، يشدد التقرير على أهمية تعزيز الثقافة الإدارية الحديثة على جميع مستويات الأمم المتحدة. تؤيد سويسرا الخطوات المتخذة في هذا الاتجاه لزيادة الشفافية والمساءلة في المنظمة. ونحن ملتزمون بضمان حصول الأمم المتحدة على التمويل الكافي حتى تتمكن من الوفاء بولاياتها. ومن خلال دعمنا لمكانة جنيف الدولية بوصفها مركزا للحوكمة العالمية، نحن ملتزمون أيضا بالاستفادة بشكل أكبر منها للتصدي للتحديات العالمية المتزايدة التعقيد.

وفي مجال الموارد البشرية، تتبع سويسرا سياسة عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين في سياق بعثات الأمم المتحدة الميدانية، والتحرش الجنسي في مكان العمل. وتعرب سويسرا عن تقديرها للجهود التي تضطلع بها المنظمة في هذا المجال، على النحو المبين في نهاية التقرير.

وسويسرا تشكر الأمين العام على الإنجازات التي أحرزتها المنظمة طوال فترة قيادته، وتهنئه على ذلك. كما أننا ممتنون للمتكلمين الآخرين على البيانات التي أدلوا بها هذا الصباح بشأن عقد هذه الجلسة العامة؛ ونتشاطر آراءهم.

وقبل أن أختتم بياني، نود أيضا أن نشكر الأمين العام على بيانه الذي أدلى به في الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين (انظر A/73/PV.6). وهو يبشر بأن السنة القادمة ستكون مثيرة كما كانت السنة الماضية – إن لم تكن أكثر إثارة.

السيد ياو شاو جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): يرحب الوفد الصيني بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/73/1).

وفي مواجهة الحالة الدولية الراهنة المعقدة والتحديات العالمية، تواصل الأمم المتحدة الدعوة إلى تعددية الأطراف وتعزيز التعاون العملي. وفي مجالات السلام والأمن، وحفظ السلام، ومكافحة الإرهاب، والتنمية المستدامة، وإصلاح منظومة الأمم المتحدة، والمساعدة الإنسانية، واللاجئين والهجرة، وما إلى ذلك، حققت الأمم المتحدة نتائج إيجابية. وقد اقترح الأمين العام، ونفذ بنجاح، عددا كبيرا من التدابير الإصلاحية للتشجيع على تحسين الأداء في الأمم المتحدة. وتعرب الصين عن تقديرها للعمل الذي يضطلع به الأمين العام والأمانة العامة.

إن العالم اليوم يشهد تغيرات معقدة وعميقة، ويشهد تعددية أقطاب مترسخة الجذور وعولمة اقتصادية. ولم يكن مصير شعوب جميع البلدان أكثر ترابطا قط كما هو اليوم. وفي الوقت نفسه، نحن نواجه أيضا تحديات لم يسبق لها مثيل تؤثر على القواعد الدولية وتتحدى الآليات المتعددة الأطراف. إن الارتفاع المستمر في النزعة الحمائية والنزعة الانفرادية، وتداخل التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، وعدم الاستقرار وعدم اليقين المنتشرين على نطاق واسع في الحالة الدولية، ليست سوى بضعة أمثلة. أما بالنسبة للدورة الحالية للجمعية العامة، فينبغي للمجتمع الدولي أن ينطلق من معايير عليا ويبني مجتمعا ذا مصير مشترك، ويعزز تعددية الأطراف من أجل التصدي بصورة مشتركة للتحديات العالمية الماثلة أمامنا.

أولا، ينبغي لنا التمسك بحزم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد. فالميثاق هو حجر الزاوية في العمل العادي للأمم المتحدة. وينبغي للدول الأعضاء أن تعزز روح الميثاق، وتدعو إلى مفهوم جديد مشترك ومتكامل وتعاوني ومستدام للأمن، وأن تشجع على بناء شراكة عالمية للحوار بدون المواجهة، وفي الوقت نفسه لإقامة الشراكات بدون تحالفات. ويتعين على جميع البلدان الالتزام بالقواعد الأساسية للقانون الدولي والعلاقات الدولية، والبقاء

ملتزمة بالاتفاقات الدولية المتفق عليها، وحماية ودعم النظام الدولي والنظام التجاري المتعدد الأطراف، مع الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية في صميم كل منهما على التوالي، وطرح عوامل إيجابية ومستقرة في الحالة الدولية الراهنة.

ثانيا، ينبغي أن نلتزم بمفهوم التعاون المفيد لجميع الأطراف، وحماية حقوق الملكية وتعزيز التنمية المشتركة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم بمبدأ التشاور والتعاون الجماعي والنتائج المشتركة، مع الاستعاضة عن المواجهة بالتفاوض وعن الإكراه بالتشاور، وأن يسعى إلى تحقيق التنمية المشتركة، والنتائج حيث الكل رابح ويتعدد الرابحون ويستفيد منها الجميع. ويجب علينا ألا نحترم سيادة كل بلد منا واستقلاله وسلامته الإقليمية فحسب، لكن أيضا طريق التنمية التي يختارها، والتمسك بحق جميع البلدان في السعي إلى تحقيق حياة أفضل وحيز من أجل التنمية.

وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بإخلاص بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن تمد يد العون بصورة فعالة للبلدان النامية لتحسين سبل معيشتها والتعجيل بتنميتها. وينبغي للبلدان النامية أن تعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأن تسعى إلى تحقيق الوحدة والتحسين الذاتي.

وعلى الأمم المتحدة تشجيع تضافر جهود الدول الأعضاء لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تنفيذا كاملا.

ثالثا، من الأهمية بمكان مواصلة تعزيز تعددية الأطراف ودعم الأمم المتحدة للاضطلاع بدور مركزي في الجهود المتعددة الأطراف. وأكد الأمين العام غوتيريش في تقريره على أن الحالة الراهنة والممارسة تثبتان أن الالتزام بتعددية الأطراف هو السبيل العملي الوحيد للتصدي للتحديات العالمية المختلفة، وهو أمر توافق عليه الصين. إن تعددية الأطراف تتطلب وجود الأمم المتحدة القوية، التي يجب أن تواكب التطورات الجديدة في عصرنا وتزيد تعزيز قدرتها، بإجراء الإصلاحات، على تنسيق جهود جميع البلدان في التصدي للتغيرات العالمية وتحسين الاستجابة لتوقعات المجتمع الدولي.

وأتاحت إصلاحات الأمين العام في المجالات الثلاثة للسلام والأمن والتنمية الدولية والإدارة الداخلية فرصة للنهوض بدور الأمم المتحدة. وينبغي أن تلتزم الإصلاحات بمبدأ اضطلاع الدول الأعضاء بالقيادة، مع إيلاء أهمية خاصة لشواغل البلدان النامية، والعمل على تحسين كفاءة عمليات الأمم المتحدة بتعزيز الإشراف والمساءلة. وينبغي لجميع البلدان أن تفي بالالتزامات الواجبة عليها في إطار الأمم المتحدة وتعزيز الحوار والتعاون في التشجيع على تسوية المسائل العالمية والإقليمية.

وظلت الصين دائما أحد بناة السلام العالمي وممارسا لتعددية الأطراف ومساهما في التنمية العالمية. وقبل ثلاثة أعوام، حضر رئيس الصين شي جينبينغ سلسلة من مؤتمرات القمة للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة وشرح بشكل مستفيض فكرة بناء نوع جديد من العلاقات الدولية لتحقيق الهدف المتمثل في التعاون المفيد لجميع الأطراف وتطوير مجتمع لمصير البشرية المشترك. وأسهمت الصين في رفاه شعوب العالم عن طريق اتخاذ إجراءات قوية ووفرت بفعالية المنافع العامة للمجتمع الدولي.

لقد اقترحت الصين مبادرة الحزام والطريق، في حين تلتزم بالانفتاح والشفافية والتسامح وتعزيز مزايا تكميلية في إطار تحقيق التنمية المشتركة والرخاء. وأصبحت الصين أكبر منتدى للتعاون الدولي. وقبل وقت ليس ببعيد، عقد بنجاح مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، الذي أطلقت فيه الصين مبادرات وتدابير لتعزيز التعاون في المستقبل بين الصين وأفريقيا. واتفقت الصين وأفريقيا على بناء مجتمع أوثق للمصير المشترك. ومن المؤكد أن مؤتمر قمة بيجين سيساعد على تنمية أفريقيا وتنشيطها وإفساح حيز جديد وأوسع نطاقا لتعميق التعاون بين بلدان الجنوب وغرس طاقة قوية وإيجابية في السلام العالمي والاستقرار والتنمية.

وترحب الصين بمجالات العمل الرئيسية السبعة التي اقترحها رئيس الجمعية العامة. إن الصين، بوصفها أكبر بلد نام في العالم، على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء لدعم تعددية الأطراف وممارستها، والحفاظ بصورة مشتركة على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية للعلاقات الدولية، وزيادة دعم أعمال الأمم المتحدة بشكل إضافي، ومشاركة الأمم المتحدة بصورة أكثر فعالية في مختلف الميادين، وتقديم المزيد من الإسهامات في بناء مجتمع مصير البشرية وإيجاد مستقبل أفضل للمجتمع البشري.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية:) استمعنا للمتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة الوارد في A/72/1؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية :) قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين ممارسة لحق الرد، أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة غامبهير (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): استمعنا لوفد باكستان مرة أخرى وهو يدلي بملاحظات لا مبرر لها عن جزء لا يتجزأ من الهند. إنني آخذ الكلمة ممارسة لحق الهند في الرد على تلك الإشارات.

إن موقفنا إزاء تلك المحاولات المضللة والخبيثة معروف للغاية. لقد أكدنا مجددا خلال المناقشة العامة الأخيرة في بداية الدورة الحالية للجمعية العامة على أن الإرهاب والمحادثات لا يسيران جنبا إلى جنب (انظر A/73/PV.14). وبقدر ما نبذل جهودا للعمل معا من أجل التصدي للتحديات المقبلة، سيظل هناك البعض، مثل باكستان، الذين سيكونون مدفوعين بنظرة إلى العالم عفا عليها الزمن وبمذاهب انتهى عمرها الافتراضي منذ أمد طويل. والأمر الجيد أن من يركزون على الماضي لا يجدون لهم أي صدى في عالم اليوم. إننا نأمل أن تقنعهم روح التعاون والتآزر بالتخلي عن نظرتهم المدمرة إلى العالم وأن يصبحوا عضو بناء في مجتمع الأمم.

السيد شاتا (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا مضطرون لممارسة حقنا في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل الهند.

ومن دواعي الأسف أن الوفد الهندي اختارمرة أخرى توجيه الادعاءات الملفقة التي لا أساس لها من حيث الواقع أو من حيث القانون. وأود أن أذكر الممثل الهندي أنه لا يمكن لأي قدر من التعتيم أو التحريف أو الخداع أن يبرر احتلال الهند غير الشرعي لجامو وكشمير أو المساعدة في إخفاء آثار انتهاكها الجسيم لحقوق الإنسان في الأرض المحتلة. إن تقرير مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان يرفع الستار عن حق عن دائرة التعتيم ويورد تسلسلا للانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند. والحقيقة أن جامو وكشمير ليست جزءا من الهند. ولم تكن كذلك إطلاقا ولن تكون على الإطلاق.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ١١٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.